في النحو العــربي : نقد وتوجيــه

تأليف مهدي المخزومي
333 صفحــة ـ منشــورات المكتبــة
العصرية صيدا بيروت 1964

نعرف مهدي المخزومـي من خلال كتابه « مدرسة الـكوفة » (1) وقد حاول فيه أن يضبط منهج نحاة الـكوفة في دراستهم للّغة والنحو والخصائص التـي تتجلى فيها طرافتهم ، وقد لمح المخزومـي في هذا الـكتاب إلى المواضيـع التـي يمكن أن تقع إعادة النظـر فيها لتجديـد النحـو العربـي باستغـلال بعض النظريات الـكوفيّة التي لم يـكتب لها أن تؤثر في أمهات كتب النحو العربيّة؛ وها هو اليوم يعود إلى هذا الموضوع في كتاب غايته أن يضع فيه المبادىء التـي يراها كفيلة بتغيير ملامح النحو العربـي ومضاعفة جدواه ، وان ينبه فيه إلى مواضيـع لم تلاق عند النحاة القدامى ما هـي جديرة به من العناية .

وقد صدّر الـكتاب الأستاذ مصطفى السقا عميد كلّية الآداب بجامعة الرياض ، فنوّه بمجهود المؤلف وسعيه إلى « تخليص النحو العربـي من الشوائب التـي علقت به من جرّاء اختلاطه بمباحث المنطق والفلسفة والنظريات غيـر الأصلية في المباحث اللّغوية » (2) .

---

(1) بغـداد 1955.

(2) ص 10.

وافتتح مهدي المخزومـي كتابه بمقدّمة استعرض فيها بـايجاز مراحل تاريـخ النحو العربـي ، كما ذكّر ببعض المحاولات التي وقعت « لتيسير النحو» في عصرنا هذا معتبرا انها لم تصحح وضعا ، ولم تجدد منهجا ولم تأت بجديد إلاّ إصلاحا في المظهر وأناقة في الإخراج » (3) ثم بيّن المبادىء التي حاول أن يلتزمها في دراسته هذه والغاية التـي يهدف اليها كتابه .

فقد حاول ـــ حسب تعبيره ـــ أن يحدد « موضوع الدرس النحوي » وأن يعيد « إلى النحو ما فقده وما اقتطع منه من دراسة أدوات التعبير التـي أكان النحاة قد اسقطوها من حسابهم » (4) ويرى المخزومـي أن « الدرس النحوي ـــ كما ينبغـي أن يـكون ـــ إنّما يعالج موضوعين مهمين لا ينبغـي أن يفرّط الدارسون في واحد منهما لأنهما معا يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها » (5) . هذان الموضوعان هما :

1 ـــ « الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزاؤها ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتـأخيـر ومن إظهـار وإضمـار » .

2 ـــ « ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التـي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته والنهـي وأدواته والإستفهام وأدواته إلى غير ذلك من المعانـي العامة التـي يعبّر عنها بالأدوات والتـي تمليها على المتـكلّمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول » (6) .

وهكـذا يمكن أن نقسم المواضيـع التـي تناولها المؤلف إلى قسمين كبيرين خُصّص القسم الأول لنقد نظريات النحاة العرب واقتراح التحويرات التـي

---

(3) ص 15

(4) ص 16

(5) ص 17.

(6) ص 17/18.

يراها مهدي المخزومي ضرورية ومن تلك المواضيع الجملة والإعراب والفعل بمختلف أنواعه والتنازع والإشتغال ، وخُصّص القسم الثاني لاستعراض ما أشار اليه المؤلّف في المقدّمة من اساليب التعبير .

وأهم ما يسترعي الإنتباه في القسم الأول ما أبداه المؤلف من آراء في كيفية تجديد النحو العربي ومن ذلك اقتراحه تقسيم الجمل على أساس جديد هو معنى المسند إليه وما يعبّر عنه من تجدّد أو ثبوت فالجملة الفعلية هي « التي يدلّ فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند إتصافا متجددا... أما الجملة الإسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند إتصافا ثابتا غير متجدد » (7) .

وعلى هذا الأساس ليست الجملة الفعلية هي التي تضمنت فعلا ماضيا أو مضارعا فحسب بل هي كذلك الجملة المتضمنة لاسم فاعل أو لإسم مفعول لأن كليهما فعل دائم « يتضمن معنى الفعل ويستعمل استعماله » (8).ثم انه لا يميّز في الجملة الفعلية بين الفاعل ونائب الفاعل لأنه لا يرى فرقا بين وظيفة الإسم في جملتين من نوع : « تكسر الزجاج » و « كُسّر الزجاج » فعلاقة الزجاج بانكسر وكُسّر واحدة لذا يجدر أن نطلق على الإثنين مصطلحا واحدا هو كلمة « فاعل » باعتباره مسندا اليه أي موضوع الحديث (9) .

ومن المواضيع التي يتناولها المؤلف بالدرس موضوع الإعراب الذي شغل بال النحاة وطغى على دراساتهم إلى أن أصبح أساس كل المؤلفات النحوية وغايتها ، ويتجه في تناوله هذا الموضوع اتجاها يرمي إلى غايتين : أولاهما هي إرجاع الإعراب إلى حدوده الطبيعية ، واعتباره مجرد مظهر ينبغي ألاينحصر إهتمام

---

(7) ص 42/41.

(8) ص 117 ومن الملاحظ هنا ان المؤلف يعتمد في ذلك لا على الاستعمال فحسب بل كذلك على آراء النحاة القدامى وخاصة نحاة البصرة . انظر من ص 116 الى ص 119.

(9) ص 47.

النحاة فيه، وثانيتهما هـي تجريده من نظرية العامل، واعتبار علاماته دلالات على معانٍ وخاصّة بالنسبة إلى الإسم، وهو بالإعتماد على ذلك يقرّ الآراء التـي كان ابراهيم مصطفى قد أبداها في كتابه احياء النحو (10) فيعتبر أن « الضمـّة علم الإسناد دالّة على أن الـكلمة مسند اليه أو تابع للمسند اليه» (11) وان «الخفض علم الإضافـة والـكسرة تدلّ على أن ما لحقتـه مضـاف إليـه أو تابـع للمضاف اليه » (12) وان الفتحة « ليست... علما لشـيء خاص ولـكنها علم كون الـكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة » (13) .

وليس اعتبار الحركات دلالات على معان بالأمر الجديد فهو رأي جل النحاة القدامى، لـكن الجديد هو أن يُقيد كل نوع من أنواع الحركات بمعنـى تقييدا متصلـّبا، وهو موقف قابل للنقاش لأنّ الواقع كثيرا ما يناقضـه، ولم يخف ذلك عن المخزومـي فأخذ يبحث عن تعليلات للمظاهر اللغوية التـي لا تؤيـّد نظريته فاعتبر أولا أن تغيّر الحركات في الفعل لا تدلّ على تغير المعانـي وان الفعل ينبغـي أن يعتبر مبنيا، والتجأ ثانيا إلى تعليـل لا يخلو من تـكـلـف لنصب المسند اليه بعد إنّ وأخواتها، ولعلّ أهمّ مظاهر الضعف في نظريته هو أن الفتحة لا ينطبق عليها ما ينطبق على الضمـّة والـكسرة فليست هـي علامة لمعانٍ مضبوطة ممـا يجعل الإنسان يتساءل عن قيمة التمييز بين الحركات على أساس اختصاصها بمعان محدودة؛ فاذا كانت مزية هذه النظرية انها تمكن من التخلي عن نظرية العامل فانـّها لا يمكن القول بها إلا إذا غضضنا النظر عن عدّة مظاهر، ولعلّ تفسير الإعراب لا يـكون إلا باعتبار عناصر عديـدة منهـا ارتبـاط الحركـات

(10) القـاهـرة 1937.

(11) ص 70.

(12) ص 76. ويرى المخزومي ــ حلا لمشكل الحروف ــ ان حروف الجر يمكن ان تعتبر واسطة للاضافة

(13) ص 81 . او اسماء وافعال كانت تدل على معان مستقلة ــ فافرغها الاستعمال من معـانيها (ص 79)

بالمعانـي أحيانا ومنها مفعول بعض الألفاظ في الفاظ أخرى . ومنها مقتضيات صوتية تتجلى في انسجام حركات أواخر الألفاظ في بعض التراكيب .

معنى ذلك انه لا يمكن تفسير ما يطرأ على أو اخر الألفاظ من تغيير في الحركات بالرجوع إلى المعنى في جميع الحالات لأنّ تقيّد نوع ما من المعانـي بحركة معيّنة ليس تقيّدا تاما ، فلامناص من أن نبحث عن تفسير ذلك في مظاهر أخرى ومنها تأثير بعض الألفاظ في الفاظ أخرى أي ما يسميه النحاة العوامـل اللفظية ولـكن ينبغـي أن نجرد هذه العوامـل من القوة السحريـة التـي اسندها النحاة اليها كما ينبغـي ألا نذهب في البحث عنها إلى ما ذهب اليه القدماء من تأويل وتقدير وافتراض ، وألا ننظر اليها نظرتنا إلى العلّة الفلسفية التـي لا بد أن تتقدم معلولها ولا بد للمعلول منها ، فاذا تقيدنا بالواقع لتحديد العوامل اللفظيـة أمكن الغاء مسألتـي الإشتغال والتنازع من الدراسة النحوية باعتبار كليهما غير ذي موضوع ولا حاجة لنا به ، والتخلي عن هاتين المسألتين من الأمور التـي يقترحها مهدي المخزومـي في كتابه (14) .

ومن المواضيـع التـي يعيد المخزومـي فيها النظر الأفعال التـي يفصلهـا النحاة العرب عن غيرها باعتبارها عوامل من نوع خاص وهـي كان وأخواتها وأفعال المقاربة والشروع فينتقد منهج النحاة في دراستها ، ويعتبر انه ينبغـي ألا نعتبر بما بينها من تشابه ظاهر يتلخص في احتياجها إلى اسم مرفوع وآخر منصوب ، فيقترح أن نخرج منها « ليس » باعتبارها أداة نفي لا فعلا و«صار» لانها تدخل على ما ليس أصله مبتدأ وخبرا وان نميّز في سائرها بين ثلاثة أنواع :

1 ــ قسم « يدل على الـكينونة العامة وهو « كان » وينبغـي أن يلحق بها استقرّ وحصل ووُجد وحدث » .

---

(14) من ص 161 الى ص 175.

2 ـ قسم « يدل على الكينونة الخاصّة وهو أصبح وأمسى واضحى وظل وبات لأن أصبح تدل على الوجود في الصباح وامسى تدل على الوجود في المساء.... وينبغي أن يلحق بهذه الأفعال الدّالة على الكينونة الخاصّة فعل آخر لاأدري لماذا أهملوه مع أنه لا يختلف عنها دلالة ولا إستعمالا وذلك هو «غدا» فهو يدل على الوجود في الغداة وهو لا يكتفي بالمرفوع .... » .

3 ـ قسم « يدل على الكينونة المستمرّة وهو ما زال وما انفك وما برح وما فتىء وينبغي أن يكون منها استمر وما دام وما وُجد وما استقر وما حصل لأنهن وأمثالهن مما يدل على الوجود المستمرّ » (15) .

ويعتبر المؤلف أن الأسماء المنصوبة التي لا يتم معنى هذه الأفعال بدونها ينبغي أن تعتبر أحوالا كما أقره الكوفيون لأنها تبين « هيئة خاصّة للموجودات المتحدث عنها » (16) .

أما أفعال المقاربة والشروع فيعتبر المخزومي أن الحاقها بكان وأخواتها « خلط » (17) وان الجملة التي تأتي بعدها فعلية « تتألف من فعل وفاعل يتأخر الفاعل فيها عن الفعل في موضع ويتقدم على الفعل في موضع آخر » (17) فلا موجب أن نعتبرها خبرا لتلك الأفعال ، ولا يخفى ما في هذه النظرة من تبسط وتوضيح قائمين على التزام الواقع والإقتصار على ما يتلفظ به المتكلم بدون احتياج إلى تقديرات وتأويلات .

وقد حاول المؤلف في ما اعتبرناه قسما ثانيا لكتابه أن يتناول دراسة « ما يعرض للجملة من معان » وغايته من ذلك أن يبين بأن هذا الموضوع تشمله الدراسة النحوية إذ لا فرق بين « الدرس النحوي ودراسة المعاني ، لن يكون

(15) ص 180.

(16) ص 182.

(17) ص 189.

هناك من فرق ما دام موضوع الدراستين هو الجملة » (18) وقد خصص عدّة فصول لذلك درس فيها أسلوب التوكيد (19) وأسلوب النفي (20) وأسلوب الإستفهام (21) وأسلوب الجواب (22) وأسلوب الشرط (23) وأسلوب النداء (24) وفائدة هذه الفصول انها تجمع ما كان متفرّقا في كتب النحو من ملاحظات وإشارات وتلميحات تتعلّق بالاساليب المذكورة وانها تربط بين الوسائل اللفظية والمعاني وتؤكد على أهميّة الربط بين دراسة الجملة وبين المقام الذي يجد المتكلم فيه نفسه .

ويمكن أن نقول اجمالا ان هذا الكتاب محاولة مفيدة لإعادة النظر في مواضيع نحوية عديدة ؛ ومهما كان موقفنا إزاء بعض الأراء الواردة فيه فانه لا بد من تقدير مجهود المؤلف حق قدره ،ويتجلى ذلك المجهود في تقديم حلول لا تخلو من طرافة لبعض المسائل التي لم يعد موقف قدماء النحاة منها يرضينا ، كما يتجلى في الجرأة التي اتسمت بها مواقف المؤلف إذ لم يتردد في مناقشة آراء أصبحت بمقتضى العادة وبمقتضى تناقل الأجيال العديدة لها — بدون التساؤل عن قيمتها — من قبيل الآراء المقدسة التي لا تقبل النقاش .

عبد القادر المهيرى

---

(18) ص 228.
(19) من ص 234 الى ص 245.
(20) من ص 246 الى ص 263.
(21) من صـ 264 الى ص 276.
(22) من ص 277 الى ص 283.
(23) من ص 284 الى ص 300.
(24) من ص 301 الى ص 311.